

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية لعام 2018

الملخص التنفيذي

ينصّ النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992 على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام ودستورها هو القرآن والسنة (التقاليد والممارسات القائمة على حياة الرسول محمد). ويقوم النظام القانوني إلى حدٍ كبير على أساس الشريعة حسب تفسيرها في المذهب الحنبلي من الفقه الإسلامي السني. ولا ينص القانون على الحرية الدينية. ولا تسمح الحكومة بالممارسة العلنية لأي دين غير الإسلام. يجرم القانون "كل من يتحدّى دين أو عدالة الملك أو ولي العهد، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر". ويجرم القانون "الدعوة للفكر الإلحادي بأية صورة كانت"، و"التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي، و"المطبوعات التي" تتناقض أحكام الشريعة الإسلامية" وغيرها، بما في ذلك الأداء العلنيّ لشعائر دين غير الإسلام، وإظهار رموز دينية غير إسلامية علناً، وارتداد مسلمٍ عن الإسلام وتحوّله إلى دينٍ آخر، والتبشير بواسطة غير المسلمين. في مارس / آذار، قال خبراء الأمم المتحدة إن 15 شيعياً أُدينوا بالتجسس لصالح إيران وتمويل الإرهاب، وهم يواجهون الإعدام بعد إجراءات قانونية اعتبرتها منظمات حقوق الإنسان تفتقر إلى ضمانات المحاكمة العادلة والشفافية. في يناير / كانون الثاني، حكمت المحكمة الجنائية المتخصصة على رجل الدين الشيعي البارز الشيخ محمد الحبيب بالسجن لمدة سبع سنوات بعد اعتراض النيابة العامة على تبرئته عام 2017. صرحت بعض منظمات حقوق الإنسان أن إدانة الشيعة في تهمة أمنية، بما فيها عدد من التهم التي تحمل عقوبة الإعدام، والتي نشبت من الاشتباكات الواقعة بين عامي 2017 و 2018، كانت بدافع الطائفية، في حين ذكرت الحكومة أن الأفراد تم التحقيق معهم ومحاكمتهم والحكم عليهم نتيجة لجرّام متعلقة بالأمن ووفقاً للقانون. عبر تقرير صادر عن مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة في شهر ديسمبر / كانون الأول، عن قلقه إزاء "القمع المنهجي ضد المقاطعة الشرقية للبلاد، حيث يعيش أغلبية السكان الشيعة". تشمل التهم التي أعلنتها الحكومة خلال العام لرجال الدين البارزين وعلماء الدين والأكاديميين، الذين قيل إنهم احتجزوا في سبتمبر / أيلول 2017، صلاتٍ مزعومة بجماعة الإخوان المسلمين أو جماعاتٍ تابعة لجماعة الإخوان المسلمين. وواصلت الحكومة فرض الرقابة على بعض المحتوى المرتبط بالدين أو منعه في وسائل الإعلام، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت. وقد رصدت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المعروفة خارج البلاد باسم "الشرطة الدينية") السلوك الاجتماعي لتشجيع طاعة القوانين واللوائح التي تحمي "الأداب العامة". وقد لاحظ الكثير من المراقبين استمرار تراجع الحضور العام لضباط الهيئة في المدن الكبرى، باستثناء مكة والمدينة، وعدد أقل من التقارير حول مضايقات الهيئة. في 4 مارس / آذار، التقى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان علناً مع البابا القبطي تواضروس الثاني في أكبر كاتدرائية قبطية في القاهرة. في 1 نوفمبر / تشرين الثاني، التقى ولي العهد بشخصياتٍ مسيحية إنجيلية أمريكية في الرياض.

وتواصلت حدوث حالاتٍ من التحيز والتمييز ضد المسلمين الشيعة في العمل في القطاع الخاص. ووفرت وسائل التواصل الاجتماعي متنفساً للمواطنين لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا الدينية، والتي شملت أحياناً ملاحظات تحطّ من قدر أعضاء سائر الجماعات الدينية أو "الطوائف" المختلفة. وعلاوة على ذلك، استُخدمت ألفاظ يعتبرها الشيعة مهينة، مثل "الرافضة"، بشكلٍ متواتر في الخطاب العام.

وواصلت السفارة والقنصلية العامة ومسؤولون حكوميون آخرون حضّ الحكومة على احترام الحرية الدينية، والقضاء على تطبيق القوانين بشكلٍ تمييزي ضد الأقليات الدينية، وتعزيز الاحترام والتسامح تجاه الممارسات

والمعتقدات الدينية للأقليات المسلمة وغير المسلمة. وفي مناقشاتٍ مع لجنة حقوق الإنسان، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الإسلامية، والوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة، واصل كبار مسؤولي السفارة والقنصلية إثارة ومناقشة تقارير عن انتهاكات الحرية الدينية والاعتقالات التعسفية والاحتجاز، وقانون مكافحة الإرهاب في البلاد، ومعايير الإجراءات القانونية الواجبة. كما واصل مسؤولو السفارة والقنصلية الاستعلام عن الوضع القانوني للأفراد المعتقلين والمحتجزين، ومناقشة المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية، كالتجمع الديني واستيراد المواد الدينية، مع أفرادٍ من الأقليات الدينية، بما في ذلك المسلمون الشيعة ومواطنون لم يعودوا يعتبرون أنفسهم مسلمين، وكذلك مع مقيمين أجانب من غير المسلمين.

ومنذ عام 2004، تم تصنيف المملكة العربية السعودية "كدولة تشكل مصدر قلق خاص" استنادًا إلى قانون الحرية الدينية في العالم لعام 1998، بسبب ارتكابها انتهاكاتٍ جسيمة للحرية الدينية أو تعاضبها عن تلك الانتهاكات. وفي الأونة الأخيرة، في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعاد وزير الخارجية الأمريكية تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة تشكل مصدر قلق، وأعلن عن رفع العقوبات التي ترافق التصنيف بحسب ما تتطلبه المصلحة الوطنية الهامة للولايات المتحدة عملاً بالمادة 407 من القانون.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تقدّر حكومة الولايات المتحدة مجموع عدد سكان البلاد بنحو 33 مليون نسمة (تقديرات يوليو/ تموز 2018)، بما في ذلك أكثر من 12 مليون من المقيمين الأجانب. وما بين 85 و90 في المئة من حوالي 20 مليون مواطن هم من المسلمين السنة.

ويشكل المسلمون الشيعة نسبة 10 إلى 12 بالمئة من السكان المواطنين. وينتمي حوالي 80 بالمئة من الشيعة للطائفة "الإثني عشرية" (الشيعة الذين يعترفون بالأئمة الإثني عشر) ويتواجدون بشكلٍ أساسي في المنطقة الشرقية. ويقطن النخالة أو "شيعة المدينة" الذين ينتمون أيضًا إلى الطائفة الإثني عشرية بأعداد صغيرة في منطقة الحجاز الغربية. وتشير التقديرات إلى أن عددهم في حدود الألف. ويتبع الشيعة الإثنا عشرية المذهب الفقهي الجعفري. أما معظم المتبقين من الشيعة فهم من أتباع الإسماعيلية السليمانية، ويعرفون أيضًا باسم

"السبعية" (وهم فرقة تفرعت عن الإثني عشرية وتبعت إسماعيل بن جعفر، الذي يعتبرونه الإمام السابع). يبلغ عدد السبعيين حوالي 500,000 ويقومون بشكلٍ أساسي في محافظة نجران، حيث يشكلون الأغلبية من سكان المحافظة. كما يتواجد فرع آخر من الشيعة السبعيين، هم البهرة الإسماعيلية، والذين يبلغ عددهم حوالي 2,000 نسمة، أغلبهم من أصلٍ يمني أو من جنوب آسيا. وهناك جيوب من الزيديين، وهم أفراد فرقة أخرى من الشيعة، يبلغ مجموع عددهم ما يقرب من 20,000 نسمة ويقطنون في المقام الأول في محافظتي جيزان ونجران على الحدود مع اليمن.

تشير السفارات الأجنبية إلى أن السكان الأجانب في البلاد، بما في ذلك العديد من المهاجرين غير الشرعيين، هم في معظمهم من المسلمين. ووفقًا لدراسة أجراها مركز بيو للأبحاث في عام 2010، كان مجموع سكان البلاد يشمل نحو 25.5 مليون مسلم، 1.2 مليون مسيحي (بما في ذلك الأرثوذكس الشرقيون والبروتستانت والروم الكاثوليك)؛ و310,000 هندوسي؛ و180,000 غير منتسبين لأي ديانة (بمن فيهم الملحون

واللأدريون والأفراد الذين لا يعتبرون أنفسهم من أتباع أي ديانة محددة؛ و90,000 بوذي؛ و70,000 شخص يتبعون الديانات الشعبية؛ و70,000 شخص يتبعون دياناتٍ أخرى.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص النظام الأساسي للحكم على أن البلد دولة عربية إسلامية ذات سيادة وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. وينص القانون الأساسي على أن الشريعة هي "أساس المملكة"، وعلى أن دستور البلاد هو القرآن والسنة. ولا يتضمن القانون الأساسي اعترافاً قانونياً بالحرية الدينية أو أي حماية لها. ويشكل التحول من الإسلام إلى دين آخر أساساً للاتهام بالردة، والتي يعاقب عليها قانونياً بالإعدام، على الرغم من أن المحاكم لم تنفذ في السنوات الأخيرة أي حكمٍ بالإعدام للإدانة بالردة.

كما أن التجديف ضد الإسلام يمكن أن يعاقب عليه قانونياً بالإعدام، إلا أن المحاكم لم تُصدر حكماً على أحدٍ بالموت بتهمة التجديف في السنوات الأخيرة. ويمكن لعقوبات التجديف أن تشمل عقوبات السجن طويلة المدى والجلد. يُمنع انتقاد الإسلام، بما في ذلك التعبير الذي يُنظر إليه على أنه مسيء للمسلمين، على أساس الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

يجرم قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 "كل من يتحدّى دين أو عدالة الملك أو ولي العهد، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر". وبحلول نهاية العام، لم تصدر السلطات بعد لوائح تنفيذ جديدة، وظلت اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 سارية المفعول. تجرم هذه اللوائح "الدعوة للفكر الإلحادي بأي شكلٍ من

الأشكال، أو الدعوة إلى التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي". كما أن الحق محدود في الوصول إلى تمثيل قانوني للمتهمين بانتهاك قانون مكافحة الإرهاب؛ فوفقاً للقانون، "يجوز للنائب العام، في مرحلة التحقيق، أن يقيّد هذا الحق كلما اقتضت ذلك مصالح التحقيق". وليس هناك حق في الاطلاع على الأدلة التي في حوزة الحكومة.

ينص القانون الأساسي على أنه من واجب كل مواطن أن يدافع عن الإسلام والمجتمع والوطن. يتعين على غير المسلمين اعتناق الإسلام قبل أن يصبحوا مؤهلين للتجنُّس. ويشترط القانون على المتقدمين للحصول على الجنسية إثبات كونهم مسلمين والحصول على شهادة توثق انتماءهم الديني ومُصادق عليها من قبل هيئة دينية إسلامية. إن الأطفال الذين يولدون لأباء مسلمين يُعتبرون مسلمين بموجب القانون.

وإن البلد هو موطن مكة والمدينة، وهما من أقدس الأماكن في الإسلام. وتمنع الحكومة غير المسلمين من دخول مكة الوسطى أو المواقع الدينية في المدينة المنورة. يزور المسلمون هاتين المدينتين في موسم الحج السنوي وفي رحلات العمرة. وقد ذكرت الحكومة أن رعاية المدن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة هي أمانة مقدسة تُمارس باسم جميع المسلمين. وتستخدم سيادة البلاد للقب الرسمي "خادم الحرمين الشريفين"، في إشارةٍ إلى المدينتين. كما تضع الحكومة حصصاً وطنية للأجانب وتُصدر تصاريح للمسلمين (بما في ذلك مواطنيها) للمشاركة في الحج.

تقوم وزارة الشؤون الإسلامية بفحص رجال الدين وتوظيفهم. يُسمح فقط لرجال الدين الذين تستخدمهم الحكومة بإلقاء الخُطب، والتي لا بد أن تفحصها وزارة الشؤون الإسلامية.

ومنذ عام 2016، على رجال الدين المقيمين في السعودية والذين يسافرون إلى الخارج للقيام بأنشطة التبشير أن يحصلوا أولاً على تصريح من وزارة الشؤون الإسلامية. وذكّر أن الغرض من التنظيم هو الحد من القدرة على السفر لعلماء الدين، وخاصة أصحاب المؤهلات المشكوك فيها من وجهة نظر الحكومة، وعدم إعطاء الانطباع بوجود تدخل في الشؤون الداخلية لبلدانٍ أخرى، أو التدخل الفعلي فيها، من قِبَل رجال دين مقرّهم في السعودية.

يتلقى طلاب المدارس العامة على جميع المستويات تعليمًا دينيًا إلزاميًا على أساس الإسلام السني وفقاً للمذهب الفقهي الحنبلي. ولا يُسمح للمدارس الخاصة بأن تحيد عن المنهج الديني الرسمي الذي تقره الحكومة. يُطلب من المدارس الدولية الخاصة إعطاء الطلاب السعوديين والطلاب المسلمين من جنسيات أخرى دورة دراسات إسلامية، في حين أن الطلاب غير المسلمين وغير السعوديين يتلقون في بعض الأحيان دورة في الحضارة الإسلامية، أو "وقت فراغ" بدلاً من المنهج المصمم للطلاب السعوديين؛ كلتا الدورتين تصلان إلى ساعة واحدة من التعليم في الأسبوع. كما يجوز للمدارس الدولية الخاصة تدريس مواد خاصة بديانات أو حضارات أخرى.

إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي هيئة حكومية شبه مستقلة، لها سلطة مراقبة السلوك الاجتماعي والإبلاغ عن انتهاكات المعايير الأخلاقية بالاتساق مع سياسة الحكومة وبالتنسيق مع سلطات تطبيق القانون. كما قصر مرسوم 2016 نشاطات الهيئة فقط على تقديم النصح والإرشاد وتبليغ جهاز الشرطة عن الأشخاص الذين تشبه بخرقهم القانون. ولا يرتدي الضباط الميدانيون في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زيًا رسميًا، ولكن يطلب منهم ارتداء شارات تعريفية، ومن الناحية القانونية يمكنهم العمل بصفته الرسمية فقط في حالة المرافقة الأمنية من جانب الشرطة النظامية. ويشمل اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تثبيط الاتصال العام والخاص والإبلاغ عنه بين الرجال والنساء غير المرتبطين (الاختلاط بين الجنسين)؛ وممارسة أو إظهار شعارات غير إسلامية أو عدم احترام الإسلام؛ أو اللباس "غير المحتشم" وخاصة بالنسبة للنساء؛ أو عرض أو بيع مواد إعلامية منافية للأداب الشرعية أو للعقيدة الإسلامية، بما في ذلك المواد الإباحية؛ أو تصنيع الكحول أو توزيعه أو تعاطيه؛ أو تقديس بعض الأماكن أو الاحتفال بمناسبات لا تتوافق مع الممارسات الإسلامية المشروعة؛ أو ممارسة الشعوذة أو "السحر الأسود"؛ أو ارتكاب أو تيسير أو الترويج لأفعال أو منشورات أو أفكار تعتبر بذينة أو منحطة أخلاقياً، بما في ذلك الزنا والعلاقات الجنسية المثلية والقمار. والهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء، وتشرف وزارة الداخلية على عملياتها نيابة عن الملك.

يقوم النظام القضائي على أساس قوانين مستمدة إلى حد كبير من القرآن والسنة، وتم تطويره عبر الفتاوى التي تصدرها هيئة كبار العلماء المؤلفة من 21 شخصًا المسؤولة أمام الملك، وغيرها من القوانين والمراسيم الملكية. وينص القانون الأساسي على أن العدل أساس الحكم وعلى الشورى والمساواة وفقاً للشريعة الإسلامية فضلاً عن ذلك يحدد القرآن والسنة كمصدري الفتاوى. يحدد القانون تنظيمًا وتكوينًا هرميًا لهيئة العلماء، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء، ومكتب المفتي، بالإضافة إلى مهامهم الوظيفية. ويقر النظام الأساسي

أن هيئة كبار العلماء التي تدعمها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بكونها السلطة العليا في المسائل الدينية. ويرأس المفتي الهيئة التي تتألف من علماء وفقهاء الدين السنة، 18 منهم من المذهب الحنبلي، وممثل واحد عن كل من المذاهب السنية الأخرى (المالكي، والحنفي، والشافعي). ولا يضم المجلس أعضاء من الشيعة. ويجري اختيار أعضاء الهيئة بأمر ملكي وتستمر فترة خدمتهم فيها أربع سنوات قابلة للتجديد، إلا أن كثيرًا منهم يخدمون مدى الحياة.

ولا ينبع الهيكل القانوني للبلد من نظام القانون العام، والقضاة غير ملزمون بالسابقة القانونية. في غياب قانون جنائي شامل، يمكن أن تتباين الأحكام والقرارات على نطاق واسع. يجوز تقديم استئناف جنائي إلى محكمة الاستئناف والمحاكم العليا، رغم أن قرارات الاستئناف تؤدي في بعض الأحيان إلى عقوبة أشد من

قرار المحكمة الأصلي. وتوفر الجامعات الحكومية التدريب في جميع المذاهب الفقهية السنية الأربعة، ولكن مع التركيز على المذهب الحنبلي.

في القضايا القانونية التي تنطوي على وفاة أو إصابة عرضية، يختلف التعويض وفقًا للانتماء الديني للمدعي. ففي حال إصدار محكمة ما حكمًا لصالح مُدَّعٍ مسيحي أو يهودي ذكر، لا يحق للمدعي الحصول على أكثر من 50 بالمائة من التعويض الذي كان سيحصل عليه مسلم ذكر لو كان هو المدعي؛ ويحق لغير المسلمين الآخرين الحصول على 16/1 فقط من المبلغ الذي سيحصل عليه الذكر المسلم.

وقد لوحظ أن القضاة لا يأخذون بشهادة المسلمين الذين يرى القضاة أن معرفتهم بالإسلام ناقصة، وأنهم يفضلون شهادة المسلمين على شهادة غير المسلمين. وبموجب تفسير الحكومة للقرآن، يجوز للقضاة اعتبار قيمة شهادة المرأة بأنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل في حالات معينة.

يقضي القانون الأساسي بأن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية. هيئة حقوق الإنسان هي وكالة حكومية تتولى مهمة حماية وتعزيز وضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان "في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية" وتتابع بانتظام شكاوى المواطنين. ولا توجد متطلبات رسمية فيما يتعلق بتكوين هيئة حقوق الإنسان؛ وقد ضمت خلال العام حوالي 28 عضوًا من مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك عضوين شيعيين.

والبلد ليست طرفًا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

كانت هناك تقارير عن قيام سلطات السجن بإساءة معاملة السجناء الشيعة، بما في ذلك حادثة واحدة أدت إلى الوفاة. فلقد أفادت وسائل الإعلام على الإنترنت والمنظمات غير الحكومية في مارس / آذار أن أحمد عطية، وهو ناشط شيعي تم ترحيله من البحرين إلى البلاد في يناير / كانون الثاني، قد عانى من فقدان الذاكرة نتيجة للإيذاء البدني أثناء احتجازه في سجن الدمام. كما أبلغت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الشيعية عن وفاة الحاج علي جاسم النزعة، البالغ من العمر 61 عامًا، في 13 مارس / آذار نتيجة للإيذاء البدني في السجن.

صرحت بعض منظمات حقوق الإنسان أن إدانة الشيعة في تهمة أمنية، بما فيها عدد من التهم التي تحمل عقوبة الإعدام، والتي تعود إلى الاشتباكات الواقعة بين عامي 2017 و 2018، كانت بدافع الطائفية، في حين ذكرت الحكومة أن الأفراد تم التحقيق معهم ومحاكمتهم والحكم عليهم نتيجة لجرائم متعلقة بالأمن ووفقاً للقانون. في 15 مارس / آذار، قال خبراء الأمم المتحدة إن 15 شخصاً أُدينوا بالتجسس لصالح إيران وتمويل الإرهاب

يواجهون الإعدام الوشيك بعد إحالتهم إلى المحكمة الملكية للتصديق عليها من قبل الملك. وحكمت المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض على الأشخاص الخمسة عشر، وجميعهم من الشيعة، بالإعدام في ديسمبر / كانون الأول 2016، وأيدت الأحكام الأخرى الصادرة عن المحكمة في يوليو / تموز وديسمبر / كانون الأول 2017. شجبت منظمات حقوق الإنسان العملية القانونية على نطاق واسع لأنها لم تلتزم بالمعايير الدولية لضمانات المحاكمة العادلة والشفافية. وبنهاية العام، لم تنفذ الحكومة الأحكام.

صرحت المنظمات غير الحكومية الدولية بأنها غير قادرة على الحصول على أية معلومات حول وضع أحمد الشمري، الذي قيل إنه حُكم عليه بالإعدام بتهمة تتعلق بالردة في أبريل / نيسان 2017، ويُعتقد أنه ما زال محتجزاً. ولم يكن معروفاً ما إذا بقيت هناك أي طعون معلقة في قضيته.

في 4 يناير / كانون الثاني، حكمت المحكمة الجنائية المتخصصة على رجل الدين الشيعي البارز الشيخ محمد الحبيب بالسجن لمدة سبع سنوات بعد اعتراض النيابة العامة على تبرئته عام 2017. ألغى الحكم حكماً سابقاً أصدرته المحكمة العليا في يوليو / تموز 2017، وبرأ الحبيب من تهمة التحريض على الفتنة والطائفية والتحريض ضد الحكام وتشويه سمعة علماء الدين. وفقاً لجماعات حقوق الإنسان، احتجزت السلطات الحبيب رداً على تصريحاته العلنية التي حث فيها الحكومة على معالجة الطائفية المعادية للشيعة، بما في ذلك المناهج التعليمية، وانتقد فيها رجال الدين الحكوميين الذين تبنوا وجهات نظر معادية للشيعة.

في أغسطس / آب، أعلن المدعي العام التهم الموجهة إلى ستة من الناشطين الشيعة، بمن فيهم الناشطة إسراء الغمغام، وهي من المنطقة الشرقية واعتُقلت في الفترة بين سبتمبر / أيلول 2015 وأبريل / نيسان 2016 بناءً على مبدأ الشريعة الإسلامية في "التعزير"، حيث يتمتع القاضي بسلطة تقديرية بشأن تعريف ما يشكل جريمة ويمدى العقوبة. تشمل التهم "التحريض على تجمعات الشغب" في القطيف، "الانضمام إلى منظمة إرهابية مرتبطة بدولة معادية"، "ترديد الشعارات المناهضة للحكومة"، و"تقديم الدعم المعنوي لأولئك الذين يقومون بأعمال الشغب والتحريض على الفتنة الطائفية". وفقاً لهيومن رايتس ووتش، كانت المحكمة الجنائية الدولية في منطقة القطيف هي مكان محاكمة المتهمين. ولم تتوفر معلومات حديثة بشأن هذه القضية بنهاية العام.

واجه ما يصل إلى 34 فرداً، من المفترض أن جميعهم من الشيعة، إمكانية إعدامهم وهم ينتظرون أوامر تنفيذ أحكام الإعدام التي أقرتها المحكمة العليا بسبب دورهم في الاحتجاجات في منطقة القطيف بالمنطقة الشرقية في عامي 2011 و 2012، وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان. ما يصل إلى تسعة من هؤلاء الأشخاص – بمن فيهم علي النمر (ابن شقيق نمر النمر، الذي أعدم في عام 2016)، داود المرهون، عبد الله الزاهر، عبد الكريم الحواج، مجتبي السويكت – ربما كانوا قاصرين في الوقت الذي ارتكبوا فيه الأفعال التي أُدينوا بها؛ لكن الحكومة عارضت هذه الادعاءات، مشيرة إلى أن المحاكم ونظام الشريعة يستخدمان التقويم الهجري (القمري / الإسلامي) لحساب العمر. وقالت منظمات حقوق الإنسان إن العديد من الإدانات تستند إلى

اعترافاتٍ انتزعت خلال الحبس الانفرادي المطوّل والتعذيب. ولقد زعم العديد من هؤلاء الأفراد أن السلطات عذبتهم أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة والاستجواب. شكك نشطاء شيعة محليون وجماعات دولية لحقوق الإنسان في كفاءة واستقلالية ونزاهة القضاء، وأشاروا إلى أن التهم الأساسية تتعارض مع المبادئ الدولية لحرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات.

واستمرت الحكومة في سجن أشخاص اتهموا بالردة والتجديف، أو بخرق القيم والمعايير الأخلاقية الإسلامية، أو بازدياد الإسلام، أو بممارسة السحر الأسود، أو بالشعوذة.

في 7 يونيو / حزيران، أُلقت الشرطة القبض على فيشنو ديف رادكريشنان، وهو مواطن هندي وموظف في شركة النفط العربية السعودية (المعروفة أيضًا باسم أرامكو السعودية) بتهمة "الجريمة الإلكترونية المتعلقة بالتجديف ونشر الرسائل ضد المملكة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي". زُعم أن رادكريشنان قام بإرسال رسائل على تويتر تنتقد النبي محمد. وفي 13 سبتمبر / أيلول، حكمت عليه إحدى المحاكم بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 150,000 ريال (40,000 دولار).

وبقي رائف بدوي في السجن في نهاية العام وفقًا لحكم صدر ضده على أساس إدانته في عام 2013 بانتهاك القيم الإسلامية، وانتهاك الشريعة، وارتكاب جريمة التجديف، والاستهزاء بالرموز الدينية على شبكة الإنترنت. وكان قد حكم عليه في 2013 بالسجن لمدة سبع سنوات و600 جلد، ورفعت المحكمة حكم بدوي عند الاستئناف لتصبح السجن لمدة 10 سنوات و1,000 جلد. وبحلول نهاية العام، لم تكن الحكومة قد نفذت الـ 950 جلد المتبقية.

ومع نهاية العام، كان وضع أحمد الشمري في استئنائه لعقوبة الإعدام بعد إدانته عام 2017 بتهمة تتعلق بالردة غير معروف. وفقًا لتقارير إعلامية، يُزعم أن الشمري قد نشر مقاطع فيديو على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي نبذ فيها الإسلام والنبي محمد.

في سبتمبر / أيلول، افتتحت المحكمة الجنائية المتخصصة محاكماتٍ ضد بعض رجال الدين والأكاديميين وأعضاء وسائل الإعلام لارتباطهم المزعم بجماعة الإخوان المسلمين. ومن بين المتهمين علماء مسلمون بارزون هم سلمان العودة، وعوض القرني، وعلي العمري. تم القبض على الثلاثة في سبتمبر / أيلول 2017. وبحسب ما ورد، سعى المدعي العام إلى عقوبة الإعدام بحقهم. ووجه المدعي العام 37 تهمة ضد العودة، كانت الغالبية العظمى منها مرتبطة بصلاته المزعومة مع الإخوان المسلمين والحكومة القطرية، ودعمه العلني للمعارضين المسجونين. عند مراجعة بعض التهم المحددة، لاحظت هيومن رايتس ووتش أن "التهم الأولية تتعلق في الغالب بعلاقاته المزعومة مع جماعة الإخوان المسلمين ومنظمات أخرى يُعتقد أنها مرتبطة بها". ولم تُشر أية تهمة إلى أعمال عنف محددة أو تحريض على أعمال عنف، وفقًا لبيان صادر عن منظمة

هيومن رايتس ووتش في 12 سبتمبر / أيلول. وتضمنت التهم الثلاثون الموجهة ضد العمري "تشكيل منظمة شباب لتنفيذ أهداف جماعة إرهابية داخل المملكة". استمرت الحكومة في اعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

أفادت الأنباء أن السلطات اعتقلت رجل الدين عبد العزيز الفوزان في يوليو / تموز بعد أن تحدث علناً ضد اعتقال الزعماء الدينيين الآخرين في البلاد، وفقاً لموقع ميدل إيست آي. أفاد حساب سجناء الرأي على تويتر بأن فوزان، وهو أستاذ القانون الديني المقارن في المعهد العالي السعودي للقضاء، قد تم اعتقاله بسبب تغريدة "عبر فيها عن رأيه ضد قمع الشيوخ والدعاة."

ووفقاً لرويترز، اعتقلت الحكومة العالم الديني البارز سفر الحوالي وثلاثة من أبنائه في يوليو / تموز، مما وسّع حملة صارمة ضد رجال الدين والمتقنين والنشطاء الحقوقيين. كان الحوالي، الذي ارتبط اسمه غالباً بجماعة الإخوان المسلمين، قد صعد إلى مكانة مرموقة منذ 25 عاماً كقائد لحركة الصحوة، التي حثت على جلب الديمقراطية إلى البلاد وانتقدت الأسرة الحاكمة بسبب الفساد والتحرر الاجتماعي والعمل مع الغرب. وبحسب ما ورد، نقلت السلطات الحوالي إلى مستشفى في سبتمبر / أيلول بعد تدهور حالته الصحية.

في أغسطس / آب، ذكرت وسائل إعلام متعددة أن الحكومة احتجزت صالح آل طالب، إمام وخطيب في المسجد الحرام في مكة، بعد أن ألقى خطبة حول واجب الإسلام في التحدث علناً ضد انتشار الرذيلة.

في سبتمبر / أيلول، ذكرت مواقع التواصل الاجتماعي والناشطين أنباء حول إيقاف أو اعتقال أئمة المسجد الحرام في مكة. وبحسب ما ورد فقد تم إيقاف خالد بن علي الغامدي وأمر بالامتناع عن الوعظ أو المشاركة في الدعوة الإسلامية. ولم يتم الإعلان عن أي سبب للإيقاف. وذكر أنه تم إيقاف الشيخ فيصل بن جميل الغزاوي من منصبه في المسجد الحرام في مكة. وبحسب ما ورد، مُنع الغزاوي كذلك من جميع أنشطة الدعوة والوعظ. وورد أن الشيخ بندر عبد العزيز بليلة، وهو ثالث أئمة الحرم المكي، احتُجز على أيدي قوات الأمن لمدة أربعة أيام لأسباب غير معروفة.

في أكتوبر / تشرين الأول، اتهم مكتب المدعي العام رجل الدين حسن فرحان المالكي بالتشكيك في أساسيات الإسلام من خلال التشكيك في السنة النبوية والحديث (سجل تقاليد النبي محمد أو أقواله)، ونشر المعتقدات المنحرفة، واتباع أيديولوجية منحرفة (تكفيرية)، وإهانة الحكام وهيئة العلماء ووصفهم بأنهم متطرفون، وتمجيد الثورة بقيادة الخميني في إيران، ودعم حزب الله وداعش، من بين تهمة أخرى. وظلّ رهن الاحتجاز في انتظار محاكمة ثانية بحلول نهاية العام.

في 2 يوليو / تموز، اعتقلت السلطات زهير حسين بو صالح لتنفيذ حكم سابق بالسجن لمدة شهرين و 60 جلة لممارسة صلاة الجماعة في منزله بسبب عدم وجود مساجد شيعية في المنطقة الشرقية، وفقاً للمنظمة الأوروبية السعودية الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان. ألقى القبض على بو صالح في عام 2015 بسبب "دعوته إلى تجمعات غير مصرح بها"، وأغلقت الحكومة قاعة الصلاة التي كان يشرف عليها.

في أغسطس / آب، أحالت السلطات رجل الدين علي الربيعي للمحاكمة بتهمة تغريده لمحتوى طائفي ومعادٍ للشريعة، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. بعدها اعتذر الربيعي عن هذه التغريدة وورد أنه فرّ إلى الخارج.

في أغسطس / آب أمر النائب العام بالقبض على رجل ظهر في شريط فيديو يحمل مدافع رشاشة ويهدد بقتل مواطنين شيعة في نجران الواقعة جنوب البلاد.

ووفقاً لمجموعات شيعية تقوم بمتابعة حوادث اعتقالات وإدانات الشيعة فهناك أكثر من 300 شخص لا يزالون رهن الاحتجاز في سجون في أنحاء المنطقة الشرقية وما زال أفراد آخرون يخضعون لحظر السفر. وقد اعتقلت السلطات أكثر من 1,000 من شيعة المنطقة الشرقية منذ عام 2011 لصلتهم بالاحتجاجات الشعبية المطالبة بمزيد من الحقوق للشيعة، من بينها أعمال العنف، وفقاً لتقارير منظمات غير حكومية. وقد احتجز أغلبهم بتهم ارتكاب جرائم غير عنيفة، بما في ذلك المشاركة في احتجاجات أو نشر أنبائها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتحرّض على الشغب في البلاد، وإهانة الملك.

ذكرت منظمة مراقبة حقوق الشيعة في أبريل / نيسان أن القوات الحكومية داهمت قاعة للصلاة الشيعية في القطيف، واعتقلت ثلاثة رجال. ووفقاً للمنظمة، أحاطت القوات أيضاً بأحياء متعددة في القطيف، حيث أقامت نقاط تفتيش وقيدت الدخول إلى المناطق والخروج منها. كما أفادت المنظمة أن السلطات ألقت القبض على ناشطة شيعية، هي نور سعيد المسلم، بسبب تغريدات تنتقد الحكومة.

وذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين نشروا أو شاركوا بيانات ساخرة تهاجم الدين يواجهون عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات بموجب قوانين جديدة صارمة تم تطبيقها في البلاد. وأولئك الذين أدينوا بتوزيع محتوى على الإنترنت اتُهموا بتعطيل النظام العام أو الإخلال بالقيم الدينية وسيخضعون أيضاً لغرامة قدرها ثلاثة ملايين ريال (800 ألف دولار)، قال مكتب المدعي العام في البلاد في بيان على موقع تويتر: "إن إنتاج وتوزيع المحتوى الذي يسخر ويستهزئ ويثير ويقفل النظام العام والقيم الدينية والأخلاق العامة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، سيُعدّ جريمة إلكترونية".

جاء في تقرير صادر عن المقرر الخاص للأمم المتحدة حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ديسمبر / كانون الأول أثناء مكافحة الإرهاب، والذي صدر بعد زيارة للبلاد في أبريل / نيسان ومايو / أيار، أن "المقرر الخاص يشعر بقلق إضافي إزاء نمط القمع المنهجي في المنطقة الشرقية للبلاد، حيث يقيم غالبية الشيعة". تلقى المقرر الخاص ادعاءات موثوقة بأن العديد من الأفراد الذين يحتجون على قمع الشيعة قد تم اعتقالهم. وتتوجه قضاياهم حالياً في طريقها إلى المحكمة الجنائية المتخصصة. ذكر أن العديد من هؤلاء الأفراد كانوا متظاهرين سلميين، وطالبوا ببساطة بزيادة الحريات الدينية، وبالمساواة في الحقوق للمجتمع الشيعي وبالإصلاح السياسي. أدين البعض بسبب تعبيرهم عن آرائهم السياسية؛ والبعض بسبب تنسيقهم الاحتجاجات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ وبعضهم حتى بسبب تقديم الإسعافات الأولية للمتظاهرين. في هذه العملية، تم الحكم بالإعدام على عددٍ من الأفراد الذين كانوا تحت سن المسؤولية الجنائية وقت ارتكابهم للجرائم المزعومة. والبعض الآخر قد أعدموا بالفعل".

استمرت منظمات حقوق الإنسان والخبراء القانونيون في انتقاد قوانين مكافحة الإرهاب لاستخدامها لغة فضفاضة وغامضة بشكلٍ مفرط، مما يجعلها عرضة للتسييس وغيره من الإساءات.

واستمرت الحكومة بعدم السماح بالممارسة العلنية لأي أديان غير إسلامية. ووفقاً لمصادر المجتمع المدني وتقارير إعلامية فإن غير المسلمين والعديد من المسلمين الأجانب والمسلمين المحليين الذين تختلف ممارساتهم الدينية عن نموذج الإسلام السني الذي تقره الحكومة لا يمكنهم ممارسة شعائرهم الدينية إلا في الأماكن الخاصة، وظلوا عرضة للتمييز والمضايقات والاعتقال، وتعرّض غير المواطنين منهم للترحيل.

ومارست وزارة الشؤون الإسلامية إشرافاً فعالاً على مؤسسات البلاد الدينية، وقدمت توجيهات بشأن مضمون خطب الجمعة، وقيدت تضمين تلك الخطب محتويات تعتبرها طائفية أو سياسية، أو تدعم الكراهية أو العنصرية، أو تتضمن تعليقاً على السياسة الخارجية. وبقيت المساجد الأماكن العامة الوحيدة المسموح بها قانونياً للعبادة. وواصلت الحكومة مكافحتها للأيديولوجيات التي تعتبرها متطرفة عبر مراقبة رجال الدين والمعلمين عن كثب وفصل أولئك الذين يشجعون على الأفكار التي تعتبرها الحكومة غير متسامحة أو متطرفة أو تشجع على العنف في الخارج، بما في ذلك في سوريا والعراق. واصلت وزارة الشؤون الإسلامية استخدام مفتشي الوزارة ومفتشي الفروع الإقليمية، والفرق الميدانية، وإفادات المواطنين، ووسائل الإعلام لرصد ومعالجة أية انتهاكات لتعليمات الوزارة واللوائح التنظيمية في المساجد. لم تكن مراقبة وزارة الداخلية للمساجد في المناطق ذات الكثافة السكانية الأقل على نفس الدرجة من الصرامة كما في المناطق الحضرية. في يوليو / تموز، أنشأت وزارة الداخلية خطأ ساخناً للأفراد للاتصال والتبليغ عن بيانات الأئمة التي يعدها المراقبون مرفوضة. في أغسطس / آب، أعلن وزير الشؤون الإسلامية عبد اللطيف الشيخ أن الوزارة تعمل على تطوير تطبيق للهاتف المحمول يراقب الخطب ويسمح لرواد المساجد بتقييم واعظهم على عدد من جوانب محتوى العمل وطول مدته. وفقاً لتقرير لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في أغسطس /

آب، انخرطت الحكومة في مداولات حول إصلاح التعاليم الدينية وفي نقاش حول توحيد محتوى الخطب لتوجيه الناس بعيداً عن الفكر "الأجنبي أو الحزبي أو الإخواني".

واستمر حظر الممارسات التي تحيد عن التفسير الرسمي للحكومي للإسلام، كإقامة احتفالات عامة بالمولد النبوي وزيارة أضرحة أعلام المسلمين.

وفي حين أشارت السلطات إلى أنها تعتبر الجالية المسلمة الأحمدية من المسلمين، إلا أن الوضع القانوني للطائفة ظل غير واضح؛ وقد أخفى المسلمون الأحمديون، وأغلبهم من الأجانب المقيمين، عقيدتهم تجنباً للتدقيق، أو الاعتقال، أو الترحيل.

في مارس / آذار، أشار هاشم بن محمد البرزاني، مسؤول وزارة الداخلية، إلى الشيعة بأنهم "رافضة" في تغريدة.

ومنذ 2016، سمحت السلطات بالإحياء العلني واسع النطاق لذكرى عاشوراء وبالأعياد الشيعية الأخرى في القطيف، بالمنطقة الشرقية، وهي موطن لأكثر عدد من السكان الشيعة في البلاد. ونتيجة لعدة هجمات وقعت في عام 2015، مستلهمة من تنظيم داعش أو موجهة ضد أماكن تجمع الشيعة في المنطقة الشرقية، فقد تم نشر عدد كبير من عناصر الأجهزة الأمنية الحكومية مرة أخرى في منطقة الطائف خلال إحياء ذكرى عاشوراء في سبتمبر / أيلول. ووفقاً لأفراد المجتمع، بدا أن المواكب والتجمعات قد ازدادت على مدى السنوات السابقة بسبب انخفاض التوترات السياسية ووجود تنسيق أكبر بين الطائفة الشيعية والسلطات.

ووفقاً لأفراد الجالية المغتربة، تمكنت بعض الطوائف المسيحية من تقديم خدمات عبادة مسيحية كبيرة تحت تكم وبشكل منتظم دون تدخل كبير من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو غيرها من السلطات الحكومية.

وصرّحت الحكومة أن الأفراد الذين يتعرضون لانتهاك حقوقهم من حيث قدرتهم على ممارسة شعائرهم بشكل غير علني يمكنهم رفع شكاواهم إلى وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي منظمة شبه حكومية) وإلى وزارة الخارجية إذا كان ذلك مناسباً. لكن الجماعات الدينية أفادت بأن المسؤولين كانوا يوجّهون عادة إلى أولئك الذين اعتقلوا خلال ممارسة طقوس عبادة بشكل غير علني تُهم الاختلاط بين الجنسين، وعزف الموسيقى، أو مخالفاتٍ أخرى لا صلة واضحة لها بممارسة الشعائر الدينية. ومجدداً، لم ترد تقارير عن أشخاص اتصلوا بهذه الوكالات أو غيرها من الوكالات الحكومية للانتصاف عند انتهاك قدرتهم على العبادة غير العلنية في أماكن خاصة.

وفقاً لسياسة الحكومة، يُحظر دفن غير المسلمين في البلاد. ومع ذلك، يوجد على الأقل مقبرة عامة واحدة غير إسلامية في جدة، على الرغم من أن الحكومة لم تدعّمها ماليًا. أما المقبرة الوحيدة المعروفة الأخرى غير المسلمة فكانت خاصة ومتاحة فقط لموظفي أرامكو السعودية. وذكرت بعثات دبلوماسية أن معظم غير المسلمين اختاروا إعادة متوفيهم إلى بلدانهم الأصلية كلما أمكن ذلك من الناحية المالية.

وطلبت السلطات عمومًا من المساجد الشيعية رفع الأذان السني، بما في ذلك في الأحياء التي يقطنها خليط من السكان السنة والشيعية. في بعض المناطق ذات الأغلبية الشيعية في محافظة الأحساء في محافظة الشرقية، سمحت السلطات للمساجد الشيعية باستخدام أذان الشيعية. وأفادت التقارير بأنه من المعتاد في القرى الشيعية الأصغر، التي لا وجود فيها تقريبًا لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن يغلق أصحاب الأعمال من الشيعية أبوابهم في أوقات ثلاث صلواتٍ يوميًا (لا خمس صلوات كما يفعل السنة)، أو ألا يغلقوها على الإطلاق.

واصلت الحكومة وضع سياسة تهدف إلى تطبيق المعايير الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال، هدّدت الحكومة بطرد الأجانب الذين لم يمتنعوا عن الأكل أو الشرب أو التدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، منعت الآباء من إعطاء أطفالهم أيًا من الأسماء الخمسين المدرجة في القائمة والتي تعتبر تجديفية أو غير عربية أو غير إسلامية.

واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراقبة السلوك الاجتماعي وتعزيز المعايير الأخلاقية الرسمية، رغم أن حالات تفاعلات الهيئة مع الأفراد انخفضت بشكل ملحوظ في معظم المناطق الحضرية، مثل الرياض وجدة والدمام.

ولم تعترف الحكومة بشهادات التحصيل العلمي لخريجي بعض المراكز الدينية الشيعية أو توفر لهم استحقاقات توظيف، وهي التي قدمتها الحكومة لخريجي مؤسسات التدريب الدينية السنية.

واصلت الحكومة مشروعها المتعدد السنوات، والذي تم البدء به في عام 2007، لتتقيح الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لحذف المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام. واستمر البرنامج كجزء من خطة "رؤية 2030" الحكومية للتنمية والإصلاح، والتي تم الإعلان عنها في نيسان / أبريل 2016. استمرت الحكومة في توزيع الكتب المدرسية المنقحة، على الرغم من بقاء المواد غير المتسامحة متداولة، بما في ذلك الإصدارات القديمة من الكتب المدرسية، لا سيما على مستوى المدارس الثانوية، والتي تضمّنّت لغة تحطّ من شأن المسيحيين واليهود. تضمن المحتوى بياناتٍ تبرّر إعدام "السحرة" والإقصاء

الاجتماعي لغير المسلمين، بالإضافة إلى تصريحاتٍ مفادها أن اليهود والمسيحيين والمسلمين الشيعة والمسلمين الصوفيين لم يلتزموا بشكلٍ صحيحٍ بالتحديد. في سبتمبر / أيلول، أفادت هيومن رايتس

ووتش بأن بعض الكتب المدرسية استمرت في استخدام لغة متحيزة ومعادية للسامية ومعادية للشيعة. وورد أن بعض المعلمين استمروا في التعبير عن عدم التسامح مع الأديان الأخرى وبوجهات نظر بديلة فيما يتعلق بالإسلام.

أصدرت رابطة مكافحة التشهير تقريرًا عن الكتب المدرسية في نوفمبر / تشرين الثاني، بعنوان "تعليم الكراهية والعنف: فقرات إشكالية من الكتب المدرسية الحكومية السعودية للعام الدراسي 2018-2019". وجد التقرير أن الكتب المدرسية للعام الدراسي 2018-2019 تحتوي على "عشرات المقاطع المثيرة للقلق التي تنشر بوضوح التحريض على الكراهية أو العنف ضد اليهود والمسيحيين والمسلمين الشيعة، والنساء والرجال المثليين جنسيًا، وأي شخص يسخر من دين الإسلام أو يتحول عنه." وفي بيانها الصحفي الذي أعلن فيه التقرير، ذكرت الرابطة أن "المنهج السعودي مليء بمقاطع غير متسامحة عن اليهود واليهودية؛ بل إن بعض المقاطع تحث على العنف ضد اليهود. وأخرى تجدد الصور النمطية الكلاسيكية المعادية للسامية، وتؤكد نظريات المؤامرة حول المكائد اليهودية والإسرائيلية المزعومة لمهاجمة المسجد الأقصى في القدس".

وأفاد بعض المسافرين الذين دخلوا البلاد بأنهم تمكنوا من جلب الإنجيل للاستخدام الشخصي، ولكن الحكومة تمارس بانتظام قدرتها على التفتيش ومصادرة المواد الدينية الشخصية غير الإسلامية.

وأفاد بعض الخبراء الأكاديميين أن الحكومة واصلت استبعاد وجهات النظر المخالفة للتقاليد السلفية داخل الإسلام السني من وسائل الإعلام الدينية المملوكة للحكومة والبرامج الإذاعية.

وواصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، حجب مواقع معينة كجزءٍ من سياسةٍ أوسع من فرض الرقابة على محتوى الإنترنت الذي ذكرت تقارير إنه يتضمن مواد "غير مرغوب بها" ووجهات نظر "تفتقر إلى المعرفة" عن الدين. كما أغلقت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو حجبت حساباتٍ على موقع تويتر لمستخدمين "يرتكبون انتهاكات دينية وأخلاقية"، وألقت السلطات القبض على عددٍ غير معلوم من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا لقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. وأفادت تقارير أن الحكومة قامت أيضًا بتحديد وإغلاق مواقع تستخدم لتجنيد الجهاديين أو إثارة العنف. وفي 2017، أعلنت السلطات أنها حجبت ميزات الاتصال لبعض تطبيقات المراسلة الخاصة، بما في ذلك فايبر وفيستايم وفيسبوك مسنجر. أبلغ بعض المستخدمين أن ميزات الاتصال في تطبيقات الواتساب والسكايب لا تزال محظورة.

تدعم الحكومة ماليًا ما يقرب من 70 في المئة من المساجد السنية، في حين أن الـ 30 في المئة المتبقية توجد في مساكن خاصة أو قام أشخاص ببناءها وتخصيصها كوقف. يتطلب تشييد أي مسجد جديد الحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والمجلس البلدي المحلي وحكومة المنطقة، التي تخصص الأمكنة وتصدر

رخص البناء. وأشرفت وزارة الشؤون الإسلامية على بناء وصيانة معظم المساجد السنية ومولتها، بما في ذلك توظيف رجال الدين العاملين فيها.

وقام المسلمون الشيعة بإدارة المساجد الخاصة بهم، تحت إشراف علماء دين شيعة. لم تسع معظم المساجد الشيعية الموجودة في المنطقة الشرقية للحصول على تراخيص تشغيل رسمية، لأن ذلك من شأنه الطلب من الحكومة تمديد موافقتها العلنية على هذه المساجد، وفقاً لبعض تقارير المنظمات غير الحكومية. ولم تقم الحكومة بتمويل أو صيانة المساجد الشيعية. ومنعت السلطات المسلمين الشيعة خارج المنطقة الشرقية من بناء مساجد محددة للشيعة. وتطلب بناء المساجد الشيعية موافقة الحكومة، وكان مطلوباً من الطوائف الشيعية الحصول على إذن من جيرانهم للبدء في بناء المساجد. وبقي اثنان من المساجد الشيعية في الدمام مرخصين من قبل الحكومة وقدمتا الخدمات لحوالي 750,000 من المصلين. ووفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية، لم تتم الموافقة على تشييد مساجد شيعية خارج مناطق الجيب الشيعي. واستمر غياب المساجد الشيعية المرخصة في المراكز الحضرية الكبرى مثل جدة أو الرياض أو الخبر. ولهذا فقد اضطر الشيعة في تلك المناطق لإقامة الصلاة في المنازل الخاصة والمراكز الاجتماعية، حيث قال بعض الشيعة إنهم تعرضوا لمضايقات الشرطة. أفاد الشيعة المغتربون بتهديدات الاعتقال والترحيل إذا تجمعوا سرّاً في مجموعات كبيرة للعبادة وتم الكشف عنهم من قبل السلطات.

وفي أعقاب الهجمات التي شنتها داعش على المساجد وأماكن التجمع الشيعية عام 2015، واصلت أجهزة الأمن توفير الحماية لكثير من المساجد الشيعية وأماكن التجمع في المنطقة الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، أفادت وسائل الإعلام وغيرها من المصادر بوجود تنسيق بين المتطوعين الشيعة وأجهزة الأمن الحكومية لضمان الأمن خارج المساجد وأماكن التجمع الأخرى أثناء خطب الجمعة أو غيرها من المناسبات العامة الكبيرة.

وأشارت تقارير متعددة من جماعات شيعية إلى أن التمييز في النظام القضائي هو المحفز لإصدار عقوبات السجن المطولة بحق الشيعة لمشاركتهم في التعبير السياسي عن الرأي أو تنظيم مظاهرات سلمية. وأجازت الحكومة للقضاة الشيعة في المنطقة الشرقية استخدام المذهب الفقهي الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وكان هناك خمسة قضايا شيعية، تم تعيينهم جميعاً من قبل الحكومة، يعملون في مدينتي القطيف والإحساء بالمنطقة الشرقية، حيث تعيش أغلبية الشيعة الإثني عشرية. ووفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في سبتمبر / أيلول "فإن النظام القضائي السعودي... غالباً ما يُخضع الشيعة السعوديين للمعاملة التمييزية أو للتجريم التعسفي للممارسات الدينية الشيعية."

وتواصل الإبلاغ عن استمرار حدوث حالات من التحيز والتمييز ضد المسلمين الشيعة فيما يتعلق بفرص العمل في مجال التعليم وفي القطاع العام. وأفاد الشيعة أنهم يواجهون تمييزاً حكومياً ممنهجاً في مجال

التوظيف. لم توجد سياسة رسمية بشأن توظيف وترقية الشيعة في القطاع الخاص، ولكن ذكر بعض الشيعة أن الجامعات العامة وأرباب العمل ميزوا ضدهم، أحياناً عن طريق معرفة كون مقدم الطلب للدراسة أو العمل شيعياً بمجرد سؤاله عن مسقط رأسه. وذكر العديد من الشيعة أن التصريح بانتمائهم إلى المذهب الشيعي من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل.

ورغم أن الشيعة يشكلون حوالي 10 إلى 12 بالمئة من مجموع السكان المواطنين وربع سكان المنطقة الشرقية على الأقل، فقد ظل تمثيل المسلمين الشيعة في المناصب الحكومية العليا أقل بكثير من نسبتهم من السكان، بما في ذلك في المناصب ذات الصلة بالأمن الوطني في وزارة الدفاع، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية. وبخلاف السنوات السابقة، ضمت الحكومة المؤلفة من 35 عضواً وزيراً شيعياً واحداً. ولم يكن

هناك محافظون، أو نواب محافظين، أو مدراء فروع وزارات من الشيعة في المنطقة الشرقية. كان هناك خمسة أعضاء شيعة في مجلس الشورى المؤلف من 150 عضواً. وقد شغل عددٌ ضئيلاً جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية.

كان للمجالس البلدية المتعددة في المنطقة الشرقية، حيث يتركز معظم الشيعة، نسباً كبيرة من الشيعة كأعضاء، بما في ذلك في مركزي السكان الشيعة الرئيسيين في القطيف والإحساء، حيث كان خمسة من أعضاء المجالس البلدية المعينين من قبل الحكومة هم من الشيعة، وشغلوا 16 من المقاعد الـ 30 المنتخبة في المجالس البلدية. وعمل القضاة الشيعة في المنطقة الشرقية، حيث ينظرون في قضايا الأحوال الشخصية والأسرة الخاصة بالشيعة في محاكم متخصصة. وكان تمثيل الشيعة متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والحرس الوطني. ووفقاً لمقال نشرته في سبتمبر / أيلول كل من مجلة "فورين بوليسي Foreign Policy" وهيومن رايتس ووتش، "يتم إبعاد الطلاب الشيعة عموماً عن الأكاديميات العسكرية والأمنية، ونادراً ما يجدون وظائف داخل قوات الأمن". وفي المناطق ذات الأغلبية الشيعية، كان هناك بعض التمثيل الشيعي في صفوف شرطة المرور، وحكومات البلديات، والمدارس العامة. يُحرّم الشيعة بانتظام من الوصول إلى القضاء، ويُقبض عليهم تعسفاً ويواجهون أحكاماً تمييزية. وصف العشرات منهم ... التهم ذات الدوافع الدينية التي يواجهونها في المحكمة، بما فيها التهم القياسية "سب الله أو الرسول أو رفاقه".

وذكرت التقارير أن الشيعة لم يكونوا ممثلين بما يتناسب مع نسبتهم المئوية من السكان في المناصب الأكاديمية في المدارس الابتدائية والثانوية وفي مرحلة التعليم العالي، وأن جميع مدراء المدارس تقريباً ظلوا من السنة، في حين كان بعض الأساتذة شيعة. وإلى جانب الطلبة السنة، تلقى الطلبة الشيعة أيضاً منحاً حكومية للدراسة في جامعات في الخارج ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للبعثات الخارجية.

ومع ذلك، استمر ورود تقارير إعلامية تفيد بأن بعض رجال الدين السنة، الذين حصلوا على رواتب من الحكومة، استخدموا لغة معادية للسامية وغير متسامحة دينياً في خطبهم. ونادراً ما كانت هناك حالات قام فيها أئمة معينون من طرف الحكومة باستخدام لغة معادية للسامية في الخطب الدينية، بما في ذلك بعض الحالات في صلاة الجمعة في مكة، وعند حدوثها كانت بدون تصريح من السلطات الحكومية. وأصدرت الوزارة خلال العام نشرات دورية إلى رجال الدين والأئمة في المساجد توجّههم إلى تضمين خطبهم لرسائل حول مبادئ العدل والمساواة والتسامح والحث على نبذ التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري. ووفقاً للوزارة، فخلال العام، كما في العام السابق، لم يتبنّ رجال الدين علناً آراءً متعصبة تبرّر فصلهم من العمل. ومع ذلك، واصل الأئمة غير المرخصين استخدام وجهات نظر غير متسامحة في نشرات الإنترنت أو الخطب غير المرخصة في المناطق التي لا تخضع لمراقبة الحكومة.

وبقيت سياسة الحكومة المُعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج هي إعلام العمال الأجانب المتقدمين بطلب الحصول على تأشيرات الدخول أن من حقهم ممارسة طقوس عبادتهم في أماكن خاصة وأن لهم حق حيازة مواد دينية لاستعمالهم الشخصي. كما وفرت الحكومة أسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها.

وفرضت الحكومة على غير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في البلاد حمل بطاقة هوية بها خانة لتحديد ديانة الشخص بكونه "مسلمًا" أو "غير مسلم." وأشارت بعض بطاقات الإقامة، بما في ذلك بعض البطاقات التي تم إصدارها خلال العام، إلى تصنيف ديني آخر مثل "مسيحي."

ولم تسمح الحكومة رسميًا لمعظم رجال الدين من غير المسلمين بالدخول إلى البلاد لغرض إقامة طقوس دينية. وصعبت القيود المفروضة على دخول البلد لغير المسلمين من البقاء على تواصل منتظم مع رجال الدين المقيمين، ووفقًا لجماعات دينية غير مسلمة بالدول المجاورة. ووفقًا لتقارير، فقد شكّل هذا الأمر مشكلة صعبة بشكل خاص بالنسبة للمسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس، الذين تتطلب تقاليدهم الدينية مشاركتهم في طقوس يقيمها الكاهن أو القس على أساس منتظم. أفادت وسائل إعلام متعددة أن الأسقف أنبا مرقس من شبرا الخيمة كان يحتفل بالقداس القبطي الأرثوذكسي الأول في البلاد في ديسمبر / كانون الأول في مسكن خاص.

أخير ولي عهد البلاد مجلة "ذي أتلانتيك The Atlantic" في مقابلة أجريت معه في أبريل / نيسان أنه يعترف بحق الشعب اليهودي في أن يكون له دولة قومية خاصة به إلى جانب دولة فلسطينية. ووفقًا للمجلة، لم يعترف أي زعيم عربي بهذا الحق من قبل. كما قال أيضًا في المقابلة أن الشيعة "يعيشون بشكل طبيعي" في البلاد.

ووفقًا لتقارير المنظمات غير الحكومية، استمرت دائرة الدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى في تدريس مُقرّر عن اليهودية يقول إن اليهود يعتمدون على ثلاثة نصوص: "التوراة، والتلمود، وبروتوكولات حكماء صهيون". (بروتوكولات حكماء صهيون هي ورقة دعائية معادية للسامية نشرتها في الأصل الشرطة السرية القيصريّة التي تدّعي مؤامرة يهودية تهدف إلى الهيمنة على العالم.) بالإضافة إلى ذلك، وصفت التقارير المنهج الدراسي للجامعة بأنه معادٍ للسامية بشكل كبير، فهو يتحدث عن "الصفات الشريرة" للشعب اليهودي.

وفقًا لرابطة مكافحة التشهير، استضاف التلفزيون الرسمي العديد من البرامج التي تمتد لساعة كاملة خلال شهر رمضان مع سعد العتيق، وهو واعظ دعا الله أن "يدمر" المسيحيين والشيعة والعلويين واليهود. كما ظهر في التلفزيون الرسمي صالح الفوزان، وكان لا يزال عضوًا في هيئة العلماء وكان ولي العهد قد زاره في أبريل / نيسان، حسب قناة العربية. ذكرت مجلة الإيكونومست سابقًا أن فوزان زعم أن داعش هي في الحقيقة من صناعة اليهود والمسيحيين والشيعة. ووفقًا لهيومن رايتس ووتش، فقد وصف المسلمين الشيعة بأنهم "إخوان الشياطين". ووفقًا لرابطة مكافحة التشهير، فإن الحكومة منحت شرف تقديم خطبة عيد الفطر في يونيو / حزيران في المسجد الكبير في مكة المكرمة للشيخ صالح بن حميد، الذي يشغل مقعدًا في هيئة العلماء. وقد زعم بن حميد في وقت سابق أن من "طبيعة" اليهود أن "يتأمروا ضد شعوب العالم."

وفقًا لمركز سيمون ويزنتال، تم عرض كتبٍ معاديةٍ للسامية بما في ذلك كتاب هتلر "كفاحي" في معرض الرياض للكتاب.

خلال العام، ذكر بعض المواطنين القطريين أنهم غير قادرين على أداء فريضة الحج السنوية بسبب العوائق اللوجستية الناجمة عن إغلاق الحدود والقيود التي فرضتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر على قطر في عام 2017. عرضت الحكومة على الحجاج القطريين التسجيل عبر

الإنترنت وإصدار التأشيرة لدى وصولهم إلى جدة. كما كان المواطنون القطريون قادرين أيضاً على التسجيل للحج من خلال جهات ثالثة من حكومات الدول.

أفاد موقع "المونيتور" الذي يغطي أخبار الشرق الأوسط، في نوفمبر / تشرين الثاني، أن الحكومة أوقفت إصدار التأشيرات للأشخاص الذين يحملون جوازات سفر مؤقتة وبدون هوية وطنية. وهذا ما أدى إلى منع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس والضفة الغربية ومصر ولبنان والأردن وأماكن أخرى من السفر لأداء الشعائر الدينية، ولا سيما الحج والعمرة.

في أبريل / نيسان، وفي أول زيارة للبلاد قام بها مسؤول كاثوليكي بارز، التقى رئيس المجلس البابوي لحوار الأديان الكاردينال جان لوي توران مع الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان في الرياض لمناقشة دور أتباع الأديان والثقافات في نبذ العنف والتطرف والإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء

العالم. وفي 4 مارس / آذار، التقى الأمير ولي العهد علناً مع بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية البابا تواضروس الثاني في أكبر كاتدرائية قبطية في القاهرة.

في 1 نوفمبر / تشرين الثاني، التقى ولي العهد بشخصيات مسيحية إنجيلية أمريكية في الرياض. بعد الاجتماع، اجتمعت المجموعة مع محمد العيسى، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الحكومية، لمناقشة السبل التي يمكن بها للجانبين مواجهة التطرف وتبادل الأفكار حول المبادرات والبرامج الممكنة لزيادة الاحترام المتبادل على المستوى الشعبي. وصرح العيسى أن الاجتماع كان بمثابة تبادل لتعزيز التفاهم ورسالة "الإسلام المعتدل والمتسامح". في 28 يناير / كانون الثاني، كتب العيسى خطاباً عاماً إلى متحف الهولوكوست التذكاري الأمريكي، واصفاً المحرقة بأنها "حادثة هزت البشرية حتى النخاع، وخلقت حدثاً لا يمكن لأي شخص منصف أو محب للسلام إنكار أهواله أو التقليل من أهميته". في أكتوبر / تشرين الأول، ناقش ممثلو رابطة العالم الإسلامي التعاون الديني مع العديد من قادة الجاليات الدينية غير المسلمة، بمن فيهم زعيم يهودي أمريكي بارز، في التقارب الثقافي الذي رعته الرابطة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في نيويورك.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وتواصل حدوث حالات من التحيز والتمييز ضد المسلمين الشيعة في العمل في القطاع الخاص. ووفرت وسائل التواصل الاجتماعي متنفساً للمواطنين لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا الدينية، والتي شملت أحياناً ملاحظات تحط من قدر أعضاء سائر الجماعات الدينية أو "الطوائف" المختلفة. وعلاوة على ذلك، استخدمت ألفاظ يعتبرها الشيعة مهينة، مثل "الرافضة"، بشكل متواتر في الخطاب العام.

ذكرت منظمة "أوبن دورز Open Doors" (الأبواب المفتوحة)، وهي منظمة غير حكومية دولية، أن الأفراد الذين تحولوا من الإسلام إلى المسيحية قاموا دائماً بذلك في الخفاء، خوفاً من ردود أفعال أفراد الأسرة والتهديد باتهامات جنائية، قد تصل إلى الإعدام. وتخشى النساء على وجه الخصوص فقدان حقوق الوالدين أو التعرض للإيذاء الجسدي نتيجة التحول عن الإسلام.

وفي حين كانت مناقشة مواضيع حساسة في وسائل التواصل الاجتماعي أمرًا مألوفًا، فقد قالت منظمة فريدم هاوس إن "الرقابة الذاتية [في وسائل التواصل الاجتماعي] ظلت شائعة لدى مناقشة مواضيع كالسياسة والدين أو العائلة المالكة.

استمرت التعليقات المعادية للسامية في الظهور في وسائل الإعلام. على سبيل المثال، في مايو / أيار، نشرت جريدة الاقتصادية صورًا افتتاحية تظهر فيها آلة طحن على شكل نجمة داود، تطحن سكان غزة إلى جماجم.

وفقًا لموقع "ميمري MEMRI.org"، ألقى عبد الوهاب العمري، وهو إمام مرخص من قبل الحكومة في ببشة، خطبة في يناير / كانون الثاني بأن اليهود سوف يتحولون إلى قرود وخنازير، وفي يوم القيامة سيكونون جنود المسيح الدجال. ووفقًا لترجمة "ميمري MEMRI.org"، قال العمري إن يسوع سيهبط قبل يوم القيامة، وسيقبل الشريعة، ويلاحق ويقتل المسيح الدجال. وعندئذ فإن المسلمين "سينقضون على اليهود ويقتلونهم."

القسم الرابع: سياسة الحكومية الأمريكية ودورها

واصل كبار موظفي السفارة والقنصلية على جميع المستويات حثّ الحكومة على احترام الحرية الدينية، والقضاء على تطبيق القوانين بشكل تمييزي ضد الأقليات الدينية، وعلى تعزيز الاحترام والتسامح تجاه الممارسات والمعتقدات الدينية للأقليات. وفي مناقشاتٍ خلال العام مع لجنة حقوق الإنسان، وأعضاء مجلس الشورى ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الإسلامية ورابطة العالم الإسلامي التي تمولها الحكومة، والوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة، أثار كبار مسؤولي السفارة والقنصلية تقارير عن التجاوزات وانتهاكات الحرية الدينية والاعتقالات وحالات الاحتجاز التعسفية وقانون مكافحة الإرهاب في البلاد، ومعايير الإجراءات القانونية الواجبة. كما ناقشوا أهمية احترام حقوق الأقليات وممارساتهم الدينية.

كما واصل كبار المسؤولين بالسفارة والقنصلية الاستعلام عن الوضع القانوني للأفراد المعتقلين والمحتجزين، وناقشوا المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية، كالتجمع الديني واستيراد المواد الدينية، مع أفرادٍ من الأقليات الدينية، بما في ذلك الشيعة ومواطنون ما عادوا يعتبرون أنفسهم مسلمين، وكذلك مع مقيمين أجانب من غير المسلمين.

ومنذ عام 2004، تم تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها دولة تشكل مصدر قلق خاص بموجب قانون الحرية الدينية في العالم لعام 1998، بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة للغاية للحرية الدينية أو تغاضيها عن تلك الانتهاكات. وفي الأونة الأخيرة، في 28 نوفمبر / تشرين الثاني، أعاد وزير الخارجية الأمريكية تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة تشكل مصدر قلق، وأعلن عن رفع العقوبات التي ترافق التصنيف بحسب ما تتطلبه المصلحة الوطنية الهامة للولايات المتحدة عملاً بالمادة 407 من القانون.